

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق وأثره على مستوى الأداء المالي في الشركة العامة للكهرباء في ليبيا
خلال الفترة (2002 - 2010)

أ.عمر منصور امعقل

د . عوض أحمد الروياتي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة العامة للكهرباء وأثره على مستوى أداء الشركة خلال الفترة من 2002 إلى 2010 ، ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم إتباع منهج دراسة الحالة ، حيث تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية المنظمة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من المشاركين في الدراسة سواءً من خلال الوثائق والمستندات والقوائم التي يتم الحصول عليها أو من خلال الإجابة على أسئلة التي يتم طرحها في المقابلة مع المشاركين ، هذا وقد تم إجراء مقابلة شخصية مع رؤساء الأقسام المالية ورؤساء أقسام ومكاتب المراجعة في إدارة الشركة وفروعها المختلفة في ليبيا ، وعن طريق تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي أو الاستدلالي ، توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء يتسم بعدم الفاعلية على الرغم من توفر معظم عناصر الرقابة بالشركة خلال فترة الدراسة ، كما ظهر ضعف واضح في الأداء المالي للشركة خلال نفس الفترة ، وأظهرت الدراسة أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى فاعلية تطبيق نظم الرقابة الداخلية في الشركة ومستوى أدائها خلال نفس الفترة ، ووفقاً لنتائج الدراسة يوصي الباحثان بالاهتمام بتطبيق عناصر الرقابة الداخلية وخاصة العناصر التي تبين من الدراسة بأنها غير مطبقة أو مطبقة بشكل جزئي .

كلمات البحث: فاعلية نظام الرقابة, الأداء المالي.

Abstract

This study aims to identify The effectiveness of the control system applied by the General Electricity Company and its impact on the level of performance of the company during the period from 2002 to 2010. In order to achieve the objective of the study, the case study method was used. The study conducted a personal interview with heads of financial departments and heads of Auditing departments and offices in the data collected had been analyzed by using descriptive and inference statistics the study concluded that the internal control system is a weak, so it is in effectiveness', despite of availability of control system elements in the company, the study showed also a weakness in the financial performance of the company during the same period. In addition the study has revealed statistically correlation between efficiency of applying system of internal control in the company's and its branches performance during period of the study. Based to this conclusion, it necessitates the company to take care of elements of the internal control, namely the elements shown unavailable or partially or inapplicable.

Research Keywords: Effectiveness of Internal Control, Performance Level.

- مقدمة :

ظهرت الرقابة على الأعمال منذ قديم الزمن وكان يتولاها صاحب المشروع وذلك بسبب قلة إتساع نطاق العمليات التجارية ، وبعد هذا برزت أهمية مراقبة أعمال العاملين ومحاسبتهم عن أخطائهم نتيجة لأزدياد رأس المال وكبر حجم عمليات المشروعات وزيادة العاملين ، فقبل عام 1500 كانت العمليات والأحداث المالية تسجل وتطبق بواسطة سجلين منفصلين لتحقيق الرقابة على الأعمال المالية، ومع ظهور الثورة الصناعية فرض بواسطتها ضرورة وجود نظام محاسبة متكامل يمنع التلاعب والإختلاسات وسمي نظام الرقابة خلال تلك الفترة باسم الضبط الداخلي ، وعند بروز الشركات المساهمة عام 1850 تم الإعتراف بالرقابة الداخلية كنظام ضروري بهذه الشركات.

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، أدى التوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية ؛ حيث تساعد أنظمة التشغيل الالكترونية على خلق بيئة تزداد فيها المخالفات والأخطاء ، بالإضافة إلى الأثر السلبي للفيروسات وقرصنة البيانات والمعلومات ، لهذا إزدادت الحاجة إلى نظم رقابية فعالة للحد من حدوث تلك المشاكل التي تحدث في ظل التشغيل الالكتروني (الصحن ، وآخرون ، 2007-2008) .

وإضافة إلى ماسبق فإن الرقابة الداخلية لم تعد مقتصرة على التحقق من صحة التصرفات المالية ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح، فقد امتدت الرقابة لتقوم بفحص وتقييم عناصر الكفاءة والفاعلية إلى جانب تطوير وتحسين أداء الأنشطة التي تتضمنها هذه الشركات ، فوجود نظام فعال للرقابة الداخلية بالشركات يشير إلى أن هناك تخطيط سليم وأداء جيد داخل هذه الشركات، كما أن التخطيط السليم والأداء الجيد يفقدان جوهرهما إذ لم يتبعن نظام جيد وفعال للرقابة الداخلية سواء كانت الرقابة أثناء التنفيذ أو بعد الانتهاء من التنفيذ، فالرقابة سلسلة من ثلاث عناصر متكاملة وهي التخطيط والأداء والرقابة (الصحن ، سرايا ، 1998) .

وتعد معرفة نتيجة أداء الشركات من أهم المعلومات التي يحتاجها الملاك والمستثمرون وغيرهم بإعتباره يوضح أداء كل نشاط بالشركة ولكونه له أهمية بالغة فقد تابعه البحث العلمي وحدد مؤشرات قياسه وأفادنا بأن الأداء مرادفاً للكفاءة والفاعلية وشمل الموارد البشرية وجميع موارد الشركة (مزهود ، 2001 ، 85 - 88) .

وحيث أن شركات الكهرباء تلعب دوراً هاماً في دعم وتنمية اقتصاديات الدول، فهي من أهم شركات المنافع العامة اهتمت ليبيا بهذا المجال وشهدت شركة الكهرباء تطوراً معقولاً من الناحية الإدارية والفنية خلال الفترة (2007-2010) ، إلا أن ديوان المحاسبة أشار إلى الكثير من المشاكل والصعوبات المرتبطة بالرقابة الداخلية والأداء المالي بالشركة العامة للكهرباء (تقارير ديوان المحاسبة ، 2012 ، 2013) .

- مشكلة الدراسة وهدفها :

تلعب شركات الكهرباء دوراً هاماً في دعم وتنمية اقتصاديات الدول ، ورغم أن قطاع الكهرباء في ليبيا قد شهد تطوراً كبيراً خلال الفترة (2007 - 2010) بشكل عام من الناحية الإدارية والفنية ، إلا أنه يعاني من الكثير من المشاكل والصعوبات المرتبطة بالرقابة والأداء .

في عام 2011 والسنوات التي تليها حدثت تغيرات كبيرة أثرت سلبياً علي إيرادات الشركة بسبب تقاعس الموظفين عن أداء واجباتهم ، بالإضافة إلى عدم مبالاه من المواطنين في سداد الالتزامات الخاصة بهم وحسن استخدام الطاقة الكهربائية ، وعلية قد تعكس هذه العوامل ضعف نظم الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء وفروعها فيما يتعلق بإيراداتها وأرباحها وتحصيل قيمتها من المستهلكين .

وقد أشارت الدراسات السابقة التي تناولت أنظمة الرقابة الداخلية إلى قصور واضح في مستوي تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في كثير من المؤسسات ، حيث بينت بأن عناصر نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية مطبق بنسبة 43% فقط * (بركات ، 1996) ، كما أشارت دراسة أخرى أن نسبة الشركات النفطية التي تتوفر فيها مقومات المراجعة الداخلية منخفضة (الشركسي ، 2006) .

في نفس السياق، ذكرت التقارير الصادر من ديوان المحاسبة بأن هناك قصور في نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء ، فمن خلال فحص تقارير ديوان المحاسبة عن شركة الكهرباء تبين بأن هناك كثيراً من الممارسات يمكن إرجاعها إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية وهي :

- عدم قيام الشركة بإعداد تقارير دورية تفيد سير العمل.
- قيام الجمعية العمومية بتعيين مدير تنفيذي رغم عدم اختصاصها بذلك .
- القصور في إعداد الدراسات المالية.
- التأخر في إعداد الميزانيات . (آخر ميزانية معدة للشركة في 2009/12/31).
- تدني إيرادات الشركة في عام 2012 حيث بلغت نسبة الانخفاض 70% مقارنة بسنة 2010.
- عدم الاهتمام بقفل وتسوية العهد المالية في نهاية السنة . (تقارير ديوان المحاسبة، 2012، 2013).
- واستناداً إلى ماتوصلت إليه الكثير من الدراسات السابقة بأن هناك خلل في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في كثير من المنشآت والشركات ، وما أشارت إليه تقارير ديوان المحاسبة لسنة 2012 ، 2013 من مخالفات وملاحظات بالشركة العامة للكهرباء ، فإن الباحثان يعتقدان بأن هذه المخالفات والملاحظات تعكس ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وفروعها المختلفة بليبيا .
- وهذا دفع الباحثان إلى الاهتمام بهذه المشكلة ومحاولة دراستها من خلال الأسئلة التالية :
- ما مستوى توفر عناصر الرقابة المحاسبية والإدارية بالشركة العامة للكهرباء وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة (2002 - 2010) ؟
- ما مستوى تطبيق المهام الخاصة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة (2002 - 2010) ؟
- ما هو مستوى الأداء المالي للشركة العامة للكهرباء وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة (2002 - 2010) ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق نظم الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء ومستوى أداء الشركة وفروعها خلال فترة الدراسة (2002 - 2010) .
- وبهذا فقد استهدفت الدراسة التعرف على مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة العامة للكهرباء وفروعها في ليبيا وكذلك مستوى أدائها خلال الفترة 2002 - 2010 ، ولتحقيق هدف الدراسة الرئيسي تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الفرعية التالية :
- التعرف على مستوى تطبيق الرقابة المحاسبية في الشركة العامة للكهرباء وفروعها في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- التعرف على مستوى تطبيق نظام الرقابة الإدارية في الشركة العامة للكهرباء وفروعها في ليبيا خلال فترة الدراسة.
- التعرف على مستوى الأداء المالي بالشركة العامة للكهرباء خلال فترة الدراسة.
- التعرف على العلاقة بين حالة الرقابة الداخلية بالشركة ومستوى أدائها خلال فترة الدراسة.
- وقد أعتمد الباحثان منهج دراسة الحالة والذي يقوم على تحديد وحدة الدراسة وتحديد المشكلة وجمع البيانات من خلال الوثائق والمستندات والمقابلات وتحليلها واستخلاص النتائج العلمية .
- وينبه الباحثان بأن تعميم النتائج مقيد بحالة شركة الكهرباء العامة في ليبيا أو الشركات التي يمكن أن تتوافق خصائصها مع خصائص شركة الكهرباء العامة وحدة الدراسة .
- كما حدد الباحثان فترة الدراسة خلال الفترة (2002 - 2010) ، وهذا ما أشارت إليه تقرير ديوان المحاسبة ، حيث أشارت هذه التقارير بأن الشركة العامة للكهرباء متأخرة في اعداد ميزانياتها، حيث أن آخر ميزانية معدة للشركة في 2009/12/31 (تقارير ديوان المحاسبة ، 2012 ، 2013) ، بالإضافة الى ذلك كان آخر تقرير معد من قبل ديوان المحاسبة أثناء الدراسة الميدانية للورقة تقرير ديوان المحاسبة لعام 2013) .

ولتنفيذ الدراسة تم تقسيمها الى المحاور التالية :

- المحور الأول : فاعلية نظم الرقابة الداخلية .
- المحور الثاني : ماهية وتقييم أداء المؤسسات .
- المحور الثالث : العلاقة بين نظم الرقابة الداخلية وأداء المؤسسات ، الدراسات السابقة .
- المحور الرابع : وصف وحدة الدراسة والدراسة الميدانية ونتائجها .

المحور الأول : فاعلية نظم الرقابة الداخلية .

كان يطلق علي مفهوم الرقابة الداخلية قديماً اسم الضبط الداخلي ، وذلك نتيجة لضيق أعمال الرقابة الداخلية ، وقد بين الأوسى (2003 : 214) بأن نظام الضبط الداخلي خلال تلك الفترة عُرف بأنه " الإجراءات والطرق المستخدمة من قبل إدارة الحسابات والمالية للمحافظة علي النقدية والموجودات الأخرى والتقليل من الأخطاء إلي الحد الأدنى .

مع مرور الزمن وتطور الحياة الاقتصادية تطور وتوسع مفهوم الرقابة الداخلية ، نتيجة للتغيرات التي طرأت علي المؤسسات والشركات ، ومن خلال هذه التطورات ظهرت عدة تعاريف للرقابة الداخلية ، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1949 كتيب عرف فيه الرقابة الداخلية بأنها : " هي الخطة التنظيمية وجميع الطرق والوسائل التي يتبناها المشروع بهدف حماية الأصول وفحص دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة " (القاضي ، 2010 : 221) .

وعرف معيار التدقيق الدولي رقم (315) لسنة 2007 الرقابة الداخلية بأنها: " هي العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة ويتبع ذلك إن الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتقليل مخاطر العمل التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف " (جمعة ، 2012 : 205) .

وتهدف الرقابة الداخلية كما ورد في معايير المراجعة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستخدام ، التأكد من دقة وصحة البيانات المالية ، لكي يتم الاعتماد عليها عند وضع السياسات والقرارات الإدارية ، المراقبة علي استخدام الموارد المتاحة ، رفع وتنمية مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشروع ، وضع نظام للسلطات والمسئوليات ، بالإضافة إلي تحديد الاختصاصات (المطارنة ، 2006 : 24).

وتتحقق أهداف الرقابة الداخلية إذا تضمنت ثلاث أنواع من الرقابة وهي الرقابة محاسبية والرقابة الإدارية والضبط داخلي :

إن وجود نظام مصمم بشكل جيد غي كافي لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه ، لذا فإن فاعلية تطبيق النظام لايفل أهمية عن سلامة تصميمه وتعني الفاعلية درجة النجاح في تحقيق الأنشطة والبرامج لأهداف المحددة ، ويعبر عنها بالمدى المحقق من النتائج المطلوبة ، وبمعني أخر تعرف الفاعلية بمستوى تحقيق الأهداف ، أي ما تم التوصل إليه من الأهداف المحددة مسبقاً ، والأنظمة الرقابية الفعالة هي تلك الأنظمة التي تمنع وقوع الأخطاء والغش وتكون لها القدرة والسرعة في اكتشاف تلك الأخطاء عند وقوعها ، بالإضافة لذلك فإن النظام الرقابي الفعال يحمي أصول وموجودات الشركة ويوفر الدقة في البيانات المالية وإمكانية الاعتماد عليها (المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، 1996 ؛ الصحن ، 2006) .

ويرتكز النظام الرقابي الفعال للشركات الصناعية علي ثلاث متغيرات وهي : (السبوع ، 2011 : 111) .

1- فاعلية وكفاءة الأنشطة الرقابية وهي تعكس المدى الذي يقيس قدرة الشركة على حماية أصولها وموجوداتها ومنع وكشف الأخطاء الجوهرية وغير الجوهرية ، ومنع وكشف المعاملات غير المصرح بها، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد وإدارة الأصول لتحقيق الأهداف المخطط لها.

2- موثوقية واكتمال ووقتيّة التقارير المالية : وتتمثل في المدى الذي يقيس اعداد البيانات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ، وبما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية ، ومدى قدرة الأنظمة المالية علي توفير بيانات متكاملة وفي وقتها المحدد ودرجة موثوقيتها والاعتماد عليها .

3- الانسجام مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة : وتعني مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة المتعلقة بالرقابة الداخلية .

وبذلك يرى الباحثان أن وجود الأنظمة الرقابية وتصميمها بشكل جيد غير كافٍ لتحقيق أهدافها ، بل لابد من الالتزام بتطبيقها ووضع الإجراءات اللازمة للتحقق من فاعلية عناصرها داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

المحور الثاني : ماهية وتقييم أداء المؤسسات

يتمثل الأداء في مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها المتعلقة بالربح والبقاء والنمو باستخدام مواردها المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية ، كما يوضح الأداء مدى ملائمة الخطط والأهداف المرسومة ومدى قدرة الموارد البشرية لإنجاز المهام المنوطة بها (الفارس ، 2010 : 71-72) ، وقد عرف الأداء بأنه قدرة التنظيم وحساسيته لتحقيق أهدافه .

"a reflection of the ability of the organization and Susceptibility to achieve its objectives" (Eccles 1991 : 131).

وعُرف أيضاً بأنها لكيفية التي يستخدم بها التنظيم موارده البشرية والمالية واستثمار الصورة التي تمكنه من تحقيق أهدافه .

" a reflection of how the Organization uses its financial and human resources and exploitation of the image that makes it able to achieve its goals (Al-basheer ، Shawaqfeh & Mathani , 2015: 70) .

كما عرف بأنه قدرة التنظيم لتحقيق أهداف طويلة الأجل .

" the ability of the organization to achieve its long-term objectives " (Miller & Bromiley, 1990 : 757).

وحيث أن نجاح المؤسسات المختلفة يرتبط بمستويات الأداء ، لذا فإن المؤسسات مطالبه بتقييم أدائها بين الحين والآخر للتعرف على قدرتها على تحقيق أهدافها .

ويعتبر تقييم الأداء من أقدم الأنشطة الاقتصادية ، حيث كان بمثابة الشريان الرئيسي والمتحكم بسلوك الشركات لكي تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية ، فالشركات المتقدمة والمتطورة عرفت بأدائها المتميز في الأعمال من خلال انجازاتها ونتائجها الباهرة والمزدهرة (الفيتوري ، 2009) .

كما يعتبر تقييم الأداء ضرورة من الضرورات الذي تنادي به الإدارات الحديثة باعتباره أحد الوسائل المساعدة في تحقيق العدالة المهنية بين العاملين ، بالإضافة إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري ، فالتقييم في الإدارات الحديثة يعتبر وسيلة بهدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب (العنبي ، 2011) .

ويسعى تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية : (ياسين ، 1999: 39)

1- تحقيق نوع من النمطية والتوافق بين أداء العاملين .

2- تحقيق نوع من النمطية والتوافق علي مستوي السلعة أو الخدمة المقدمة .

3- الحد من السرقات والاختلاسات وضياع أموال وأصول الشركة .

4- تحديد مقدار من السلطة للمسؤولين وتحديد طبيعة أعمالهم .

5- قياس الأداء الفعلي أو مستوي الانجاز الفعلي .

6- توجيه أداء الأفراد وتحفيزهم .

7- إجراء مقارنات للتعرف علي أداء الشركة .

8- التأكد من أن الشركة تتجه نحو تحقيق هدفها المخطط له مسبقاً

وتلجأ المؤسسات إلى استخدام العديد من الوسائل والنماذج الكمية لتقييم أدائها ومن أهمها :

1- مؤشرات قياس الأداء التقليدية : وتتضمن مؤشرات الإنتاجية التي تستخدم لقياس كفاءة عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، كإنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال ، كما تتضمن المؤشرات المالية والتي من أهمها ؛ مؤشرات السيولة والتي تقيس سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها ، كنسبة التداول والنسبة السريعة ، وكذلك مؤشرات تحليل النشاط ومن أهمها معدل دوران المخزون ، متوسط فترة التحصيل ، متوسط فترة السداد ، ومعدل دوران الأصول والأصول الثابتة ، كما تشمل مؤشرات المديونية والتي تقيس وضع الشركة من ناحية التمويل بالديون ومن أهمها ؛ نسب الاقتراض ونسب حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة .

كما تتضمن مؤشرات قياس الأداء التقليدية مؤشرات الربحية والتي تقيس قدرة الشركة على تحقيق الإرباح ومن أهم هذه المؤشرات ؛ هامش الربح التشغيلي ، معدل العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، ومؤشرات النمو .

2- مؤشرات قياس الأداء الحديثة : وتتضمن عدد من النماذج ومن أهمها ؛ بطاقة الأداء المتوازن ؛ وهي أداة تقييمية تهدف إلى الربط ما بين المؤشرات المالية و الربح من ناحية وما بين الأعمال المنفذة اليومية المتعلقة بالأداء داخل الشركة والأعمال المخططة المستقبلية من ناحية أخرى ، أي أن بطاقة الأداء المتوازن تربط ما بين الرقابة المالية والتشغيلية قصيرة الأجل والإستراتيجية المستقبلية طويلة الأجل لدراسة مدى أثارها علي تنمية المستقبل .

ولتقييم الأداء المتوازن يوجد أربعة نماذج للأداء وهي : (جودة ، 2008 : 278 - 279)

- المنظور المالي : ويعكس هذا المنظور ما يتطلبه الملاك من مؤسستهم .
- منظور العملاء : يتمثل في تلك السياسات والإجراءات المتعلقة باحتياجات العملاء ، من خلال سرعة الاستجابة لطلبهم وتلبية توقعاتهم بالجودة المطلوبة .
- منظور العمليات الداخلية : ويهدف هذا المنظور إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة للتفوق والمنافسة على المؤسسات الأخرى .
- منظور التعلم والنمو : يهتم هذا المنظور بالاستثمار في الموارد البشرية بقصد رفع مستوى الأداء والمقاييس المستخدمة .

وتمر عملية تقييم الأداء بأربعة مراحل يأتي في مقدمتها تحديد الأهداف ، حيث يتم وضع الأهداف الرئيسية للشركة وكذلك الأهداف الفرعية (الصحن ، سرايا ، 1998) ، ويأتي ما بعدها مرحلة وضع معايير الأداء ، وتختلف هذه المعايير باختلاف نشاط الشركات وسياساتها الداخلية (بعيرة ، 1998) وتتمثل المرحلة الثالثة من تقييم الأداء في قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعية وتنتج هذه المرحلة إذا كانت معايير الأداء كمية ، أما المعيار الوصفي فإنه لا يساعد على نجاح هذه المرحلة بشكل كبير (محمود وآخرون ، 2011) ، وتأتي الإجراءات التصحيحية في المرحلة الرابعة لتقييم الأداء ، وتهتم هذه المرحلة بالبحث عن مسببات انحراف الأداء الفعلي عن المخطط والبحث عن الأساليب اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات وخاصة الانحرافات السلبية .

المحور الثالث : العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء

تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية في الشركة عن طريق الاستغلال والتوجيه الأمثل للموارد المتاحة المادية منها والبشرية الأمر الذي ينعكس على أداء الشركات إيجابياً ، وبذلك فإن الرقابة الداخلية ترتبط بشكل واضح بأداء الشركات (ذنيبات ، كفوس ، 2012 : 35) ، فالرقابة والأداء وجهان لا يمكن فصلهما عن بعضهما ، إلا أن هذا الارتباط يختلف من حيث تحديد الموقع لكل منهما ؛ فالرقابة تعني ملاحظة الأداء الفعلي ومقارنته مع المخطط له ومحاولة معالجة الانحرافات الناتجة للوصول إلي الأهداف ، فهي عملية ديناميكية تهتم بالتشغيل اليومي . أما تقييم الأداء فيأتي دوره بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة

نتائجه فهو يركز علي النتائج في نهاية الفترة وليس علي التشغيل اليومي (أبو الحسن ، 1995 ؛ شيتور ، 2013)

وقد تناولت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية علاقة الرقابة الداخلية بالأداء ، حيث بينت دراسة ماجد (2006) التي استهدفت التعرف على اثر فاعلية الرقابة الداخلية المالية على الأداء المالي للمؤسسات في الأردن أن التشريعات السليمة والكوادر الجيدة والمؤهلة تؤثر إيجابياً في الأداء المالي .

وتوصلت دراسة سعاد (2008) التي استهدفت التعرف على دور الرقابة والمراجعة الداخلية في تقييم وتحسين مستوى الأداء في المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الجزائر إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في تحسين مستوى الأداء المالي .

واهتمت دراسة السبوع (2011) بمدى تطور هياكل الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها في الشركات الصناعية وتوصلت إلى وجود أثر للرقابة الداخلية في تحقيق أهداف هذه الشركات .

كما توصلت دراسة كفوس (2012) والتي اهتمت بمقومات الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء المالي في الشركات الأردنية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات الرقابة الداخلية والأداء المالي .

وتوصل العازمي (2012) في دراسته عن دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية في الكويت ، إلى وجود علاقة بين هيكل الرقابة الداخلية وأهداف الشركة المالية والتشغيلية .

كما اهتمت دراسة عياش (2014) بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعلاقتها برفع كفاءة الأداء في شركات الاتصالات اليمنية ، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين .

في حين اهتمت دراسة عز الدين (2015) بأثر فاعلية الرقابة الداخلية على أداء المدقق في الجامعات الأردنية ، وتوصلت إلى وجود هذه العلاقة .

كما توصل السامرائي (2016) في دراسة عن أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

ويذكر يمكن القول أن معظم الدراسات التي تمت في البيئة العربية توصلت إلى وجود علاقة بين نظم الرقابة ومتغيرات الأداء المالي ، إلا أن القول بوجود هذه العلاقة في الشركات في البيئة الليبية يتطلب تطبيق هذه الدراسة في البيئة المحلية وهذا ما يتناوله المحور الأخير من الورقة .

المحور الرابع : وحدة الدراسة والدراسة الميدانية ونتائجها

لإجراء الدراسة التطبيقية لابد من التعرف على وحدة الدراسة ، والمتمثلة في الشركة العامة للكهرباء ومنهجية الدراسة ونتائجها على النحو التالي :

أولاً : الشركة العامة للكهرباء :

تم إنشاء الشركة العامة للكهرباء في ليبيا بموجب القانون رقم (17) لسنة 1984 م الصادر من اللجنة الشعبية العامة في ذلك الوقت باعتبارها الشركة الممثلة لقطاع الكهرباء بليبيا ، وتم إصدار نظامها الأساسي علي أن تكون شركة مساهمة تتمتع بجنسيتها الليبية ولها شخصيتها الاعتبارية وتخضع لإشراف اللجنة الشعبية العامة للكهرباء وينص القرار علي أن يكون اسم الشركة هو (الشركة العامة للكهرباء) ويكون مركزها القانوني في العاصمة طرابلس ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية العامة للكهرباء إنشاء فروع لها في باقي أرجاء ليبيا ، ومدتها القانونية 25 عام تمدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة ويتحدد رأس مال الشركة بموجب ماتملكه من موجودات علي أن يقسم علي عدد من الأسهم قيمة كل منها 100 دينار علي أن تكون جميع الأسهم مملوكة للدولة الليبية (قرار الإنشاء رقم 17 ، 1984) .

ثانياً : طبيعة النظم الرقابية بالشركة وفروعها

مرت النظم الرقابية بالشركة العامة للكهرباء بعدد من المراحل التطويرية .

خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2003 اعتمدت الشركة العامة للكهرباء على المهام والاختصاصات المتعلقة بالنظم الرقابية الواردة في القرار رقم (91) لسنة 1993 ، حيث أن السلطة التي تمارس الرقابة الداخلية في هذه الفترة مدرجة في الهيكل التنظيمي للشركة تحت مسمى إدارة المراجعة والتفتيش الداخلي ، ولم تقم الشركة العامة للكهرباء بإدخال تعديلات خلال الفترة من صدور القرار إلى عام 2003 على النظم الرقابية الداخلية ، بالرغم من التطورات التي تحتاجها البيئة الداخلية وتتادي بها البحوث العلمية ، إلا أن الشركة العامة للكهرباء استمرت تمارس وظائفها الرقابية بنفس القرار ، ومن ضمن مانتصت عليه البنود الواردة بالقرار ، أن إدارة المراجعة والتفتيش الداخلي تمارس مهامها من خلال دائرتين اثنتين وهما دائرة المراجعة الداخلية ودائرة التفتيش الداخلي (قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 91 ، 1993) ، وفي عام 2003 أصدرت الشركة العامة للكهرباء القرار رقم (1383) والذي ينص على إنشاء الإدارة العامة للرقابة الداخلية والمتابعة ، حيث تمارس هذه الإدارة مهامها من خلال ، إدارة التفتيش الإداري والمتابعة ، وإدارة التفتيش الفني ، دائرة التحقيقات والشكاوي ، دائرة الشؤون الإدارية ، إدارة المراجعة الداخلية .

في الفترة (2003 - 2008) تطور نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركة ، حيث كان المراجع الداخلي قبل هذه الفترة يقوم بمراجعة شاملة وتفصيلية في جميع إدارات الشركة دون تحديد إدارة معينة ، فالمراجع الذي تقع على عاتقه مسئولية فحص ومراجعة بند المصروفات قد يكون هو نفسه من يقوم بفحص الإيرادات ، إلا انه بعد عام (2003) أصبح المراجع الداخلي مسئول على المهام المحددة له من قبل إدارته للكشف السريع عن الأخطاء والتعمق في فحص ومراجعة مستندات الإدارة المسئول عنها ، وذلك نظراً لكير حجم إدارات الشركة ، فعملية فحص بند المصروفات خلال هذه الفترة يتم فحصها من قبل دائرتين ، وهما دائرة المراجعة قبل الصرف ودائرة المراجعة بعد الصرف ولكل دائرة المراجع المختص بمراجعة أعمالها (القرار رقم 1383 ، 2003) .

في عام 2009 أصدرت اللجنة الشعبية العامة للكهرباء والمياه القرار رقم (1222) ، وأصبحت الرقابة الداخلية من ناحية مفهومها وتقسيمها الإداري ترأس الهرم الإداري للسلطات الرقابية داخل الشركة ، حيث تم إضافة إدارات جديدة تمارس مهام الرقابة عند صدور هذا القرار ، مع توسع أعمال دائرة التفتيش المالي وتحويلها إلى إدارة التفتيش المالي ، وذلك بالإضافة للإدارات السابق ذكرها خلال مراحل تطور الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء ، ومن الإدارات الجديدة ، إدارة التفتيش المالي ، إدارة التفتيش على المشروعات ، إدارة التفتيش على المعلومات ونظم التحكم ، دائرة التخطيط الرقابي والتوثيق .

وبالنسبة لإدارة المراجعة الداخلية خلال الفترة (2009 - 2010) توسع نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية وتم التعمق في مراجعة أعمال الإدارات المختلفة ، وذلك بفتح مكاتب جديدة للفحص المتعمق لبند المصروفات .

مما سبق ، نلاحظ أن سلطة الرقابة الداخلية مرت بثلاث مراحل ، تطورت من خلالها الإدارة الرقابية وطاقمها الإداري والفني وتوسعت أعمالها واختصاصاتها ، وذلك من خلال فتح أقسام وإدارات ومكاتب جديدة تمارس الرقابة داخل الشركة ، وأصبح عمل المراجع الداخلي محدداً طبقاً لمراجعة إدارته محل الفحص وذلك للوصول الى الأهداف المعقولة والمنطقية التي تسعى إدارة الشركة لتحقيقها (قرار اللجنة الشعبية العامة للكهرباء والمياه رقم 1222 ، 2009) .

ثالثاً : منهجية الدراسة .

اعتمد الباحثان منهج دراسة الحالة لإجراء هذه الدراسة ، ويعتبر هذا المنهج هو الأنسب لدراسة هذه المشكلة ، فمنهج دراسة الحالة يهدف إلى جمع جميع البيانات المتعلقة بوحدة معينة سواء كانت فرد أو مجموعة أفراد أو شركة أو مؤسسة بهدف التعمق في دراسة هذه المشكلة وجمع معلومات كثيرة عنها وهذا من الصعب الحصول عليه بإتباع المناهج الأخرى.

وفي دراسة الحالة يفضل استخدام أدوات الملاحظة ، أو المقابلة ، أو الوثائق للحصول على المعلومات (صابر ؛ خفاجة 2002 : 97 - 98) ، وقد ركز الباحثان على الوثائق الصادرة من الشركة العامة للكهرباء وبالخصوص القوائم والتقارير المالية وعدد من القرارات والهيكل التنظيمي والعمالة ، كما استخدم الباحثان المقابلة للحصول على المعلومات المطلوبة للدراسة من رؤساء أقسام ومكاتب المراجعة ورؤساء الأقسام المالية بالشركة وفروعها ، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة وإعطاء المبحوث حرية الإجابة للحصول على معلومات دقيقة وغير متحيزة .

اعتمد الباحثان على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات والمعلومات المجمع من الوثائق ومن المشاركين في الدراسة من خلال المقابلة الهيكلية ، حيث استخدم الباحثان أساليب الإحصاء الوصفي ؛ كالتكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية ، كما استخدم الإحصاء الاستدلالي من خلال اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T- (Test).

رابعاً : تحليل بيانات ومعلومات الدراسة :

1- خصائص المشاركين في الدراسة :

شارك في الدراسة 25 موظف بالشركة العامة للكهرباء منهم 52% رؤساء الأقسام المالية ونسبة 48% رؤساء أقسام ومكاتب المراجعة ، ومعظم المشاركين وبنسبة 84% لا يقل تأهيلهم عن دبلوم عالي ، كما تبين من تحليل خصائص المشاركين أن المحاسبين لا تقل نسبة مشاركتهم عن 76% ، أما من حيث الخبرة فقد تبين أن أغلبية المشاركين وبنسبة 72% لا تقل عن 15 سنة ، وهذه النتائج ترفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها ويمكن الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية .

2- الإجابة على أسئلة الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة أربعة أسئلة رئيسية يتبعها عدد من الأسئلة الفرعية ، وجاءت الإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي.

أ- الإجابة عن السؤال الرئيسي الأول للدراسة .

اهتم السؤال الرئيسي الأول بتحديد مستوى توفر عناصر الرقابة المحاسبية والإدارية بالشركة العامة للكهرباء وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة (2002- 2010) .

ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الجدول رقم (1) ، تبين بأن نسبة 69% من المشاركين يرون بأن عناصر الرقابة الداخلية تتوفر بنظام الرقابة الداخلية الموجود بالشركة ، إلا أن 31% من المشاركين يرون خلاف ذلك ، وبالرغم من موافقة أغلبية المشاركين على توفر عناصر نظام الرقابة الداخلية بالشركة ، إلا أن المشاركين بينوا بأن عدد من العناصر تتوفر بمستوى ضعيف أو غير متكامل ومن بين هذه العناصر :

- عدم إثبات عمليات الشركة المالية في الدفاتر والسجلات أولاً بأول .
- عدم إعداد التقارير والقوائم المالية في مواعيدها المقررة .
- عدم توفر محاسبين ومراجعين مؤهلين .
- عدم وجود سياسة متابعة الجرد المفاجئ للأصول المختلفة .

كما أن هناك بعض عناصر الرقابة الداخلية لا تحظى بمستوى تأييد عالٍ من قبل المشاركين من حيث تواجدها في نظام الرقابة الداخلية بالشركة ، وتوجد نسبة ليست بالقليلة ترى عدم توفرها وهذه العناصر تتمثل في الآتي :

- النظام المحاسبي لا يتضمن تحديد الواجبات والفصل بين الوظائف بمستوى تأييد 44% .
- عدم توفر رقابة جيدة على التشغيل الالكتروني بمستوى تأييد 36% .
- وعليه فإن توفر عناصر نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء بشكل متكامل لم يتحقق ، أي أن جزء من عناصر نظام الرقابة الداخلية بالشركة لا تعمل .

الجدول رقم (1)

إجابات المشاركين حول التحقق من وجود عناصر الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء

م	الفقرات	التكرارات		النسبة المئوية	
		لا	نعم	لا	نعم
1	يوجد بالشركة نظام محاسبي جيد.	-	25	-	100%
2	النظام المحاسبي بالشركة يتضمن نظام جيد للرقابة الداخلية.	6	19	24%	76%
	أي من العناصر التالية تتواجد في النظام المحاسبي بشركتكم أو فروعها.				
3	نظام مستندي متكامل لكل العمليات التي تتم داخل الشركة.	1	24	4%	96%
4	مجموعة دفترية متكاملة تضم اليوميات العامة والأستاذ العام.	3	22	12%	88%
5	مجموعة متكاملة لسجلات الأستاذ المساعد واليوميات المساعدة.	2	23	8%	92%
6	يتم إثباتات عمليات الشركة المالية أولاً بأول في الدفاتر والسجلات.	19	6	76%	24%
7	دليل متكامل بجميع حسابات الشركة.	1	24	4%	96%
8	يوجد نظام للتقارير المالية الدورية.	5	20	20%	80%
9	تعد التقارير المالية الختامية في مواعيدها المقررة (الميزانية ، الدخل ، التدفقات النقدية).	24	1	96%	4%
10	يتوفر بالشركة إدارة أو دائرة للمراجعة الداخلية .	-	25	-	100%
11	يتوفر بالشركة محاسبين ومراجعين داخليين مؤهلين.	13	12	52%	48%
12	يتضمن النظام المحاسبي تحديد الواجبات والفصل بين الوظائف.	11	14	44%	56%
13	توفر رقابة جيدة على التشغيل الآلي للبيانات.	9	16	36%	64%
14	توجد سياسة متابعة بالشركة للجرد المفاجئي عن الأصول المختلفة خاصة النقدية ، الأصول الثابتة ، الأصول التشغيلية .	15	10	60%	40%
	التحقق من وجود عناصر الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء.	109	241	31%	69%

ب- الإجابة على السؤال الثاني للدراسة :

تبين من نتائج الدراسة الموضحة في الجدول رقم (2) أن تطبيق المهام الخاصة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية تظهر بشكل منخفض، حيث أن المتوسط الحسابي لتطبيق هذه المهام لم يتجاوز 2.13 وهو أصغر من المتوسط النظري (3 نقاط) ، بل أن معظم المهام التي كان يجب أن تنفذها الشركة لتفعيل تطبيق الرقابة الداخلية كان الإهتمام بها منخفض جداً ، ومن خلال 28 مهمة لم تهتم الشركة إلا بمهمتين فقط وهما :

- إهتمام الشركة بالتقارير الدورية للتحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية .
- التحقق من إجراءات الرقابة على الإيرادات .

إلا أن هاتين المهمتين لم تحقق الهدف منها ، لأن الشركة تقوم بالتحقق من فاعلية نظام الرقابة على فترات متباعدة تزيد عن سنة ، وكذلك الحال بالنسبة للتحقق من إجراءات الرقابة على الإيرادات .
وخلص القول، أن نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء غير فعال.

الجدول رقم (2)

مستوى تطبيق المهام الخاصة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة وفقاً لردود المشاركين في الدراسة

م	العبارة	شهريا	ربع سنوي	نصف سنوي	سنوياً	على فترات تزيد عن سنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
مدى قيام إدارة الشركة عن طريق دوائرها بالمهام التالية										
1	التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية	ت	5	-	-	20	1.600	1.22	20	منخفض جداً
		%	20	-	-	80				
2	متابعة تطبيق فصل لوظائف وتحديد الواجبات والمسئوليات	ت	-	-	-	23	1.32	1.11	24	منخفض جداً
		%	-	-	-	92				
3	تقدم إدارة المراجعة الداخلية أو التفتيش تقارير عن تطبيق عناصر الرقابة الداخلية على الإجراءات العليا	ت	11	-	-	10	2.96	1.67	5	متوسط
		%	44	-	-	40				
4	التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على المصروفات	ت	10	2	-	9	3.00	1.61	4	متوسط
		%	40	8	-	36				
5	التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على المصروفات الرأسمالية	ت	10	3	2	8	2.84	1.46	6	متوسط
		%	40	12	8	32				
6	متابعة مستويات الدخل (الخسارة) في نشاط الشركة واعداد التقارير اللازمة للإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات	ت	2	2	3	17	1.68	1.18	19	منخفض جداً
		%	8	8	12	68				
7	الجرد المفاجئ للخزينة وحسابات المصارف للتأكد من سلامة أرصدها وعدم استغلالها للإغراض الخاصة أو الاختلاس	ت	1	-	14	9	1.84	0.94	16	منخفض
		%	4	-	56	36				
8	الجرد المفاجئ للمخازن للتأكد من سلامة المخزون وسلامة إجراءات الصرف وعدم تعرض المخزون للاستيلاء أو السرقة	ت	-	-	18	7	1.72	0.46	18	منخفض جداً
		%	-	-	72	28				
9	الجرد المفاجئ للأصول الثابتة للشركة وبالأخص السيارات للتأكد من وجودها وسلامتها لأداء مهامها	ت	-	-	18	7	1.72	0.46	18	منخفض جداً
		%	-	-	72	28				
10	الجرد المفاجئ للمعدات والأجهزة بالشركة لضمان وجودها وسلامتها للتشغيل والاستخدام	ت	-	1	9	15	1.44	0.58	23	منخفض جداً
		%	-	4	36	60				
11	متابعة أصول الشركة التشغيلية كالمحطات والمحولات وغيرها	ت	-	2	1	20	1.52	1.19	22	منخفض جداً
		%	-	8	8	80				

تابع الجدول رقم (2)

م	العبرة	شهرياً	ربع سنوي	نصف سنوياً	سنوي	على فترات تزيد عن سنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية
12	تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الداخلة	1	3	-	1	20	1.56	1.23	21	منخفض جداً
		4	12	-	4	80				
13	تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الخارجة	3	3	2	-	17	2.00	1.55	14	منخفض
		12	12	8	-	68				
14	تقديم تقرير للإدارة العليا يبين مدى تناسب التدفقات الخارجة مع التدفقات الداخلة	-	4	2	1	18	1.68	1.18	19	منخفض جداً
		-	16	8	4	72				
15	متابعة سيولة الشركة بين الحين والآخر وتقديم تقارير دورية	1	4	3	1	16	1.92	1.35	15	منخفض
		4	16	12	4	64				
16	متابعة مستويات الأداء المالي والإداري بالشركة	2	2	-	1	20	1.60	1.32	20	منخفض جداً
		8	8	-	4	80				
17	اعداد تقارير دورية عن مستويات الأداء تقدم للإدارة العليا	-	5	2	-	18	1.76	1.27	17	منخفض جداً
		-	20	8	-	72				
18	متابعة أعمال الإدارات المختلفة بالشركة ومنافسة التجاوزات والأخطاء وتحديد المسببات	1	10	1	-	13	2.44	1.57	9	منخفض
		4	40	4	-	52				
19	متابعة التقارير المقدمة للإدارة العليا والتحقق من التزام الإدارات بمعالجة أوجه القصور	-	4	1	-	20	1.56	1.17	21	منخفض جداً
		-	16	4	-	80				
20	اعداد تقارير دورية بنتائج فحص أعمال الإدارات المختلفة وتقديمها للإدارة العليا لمناقشتها وإيجاد الحلول	1	15	1	-	8	3.04	1.46	3	متوسط
		4	60	4	-	32				
21	متابعة منظومة تحصيل استهلاك الكهرباء من العملاء	-	4	3	11	7	2.16	1.03	12	منخفض
		-	16	12	44	28				
22	كيف تتم عملية التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية	-	19	2	-	4	3.44	1.12	2	مرتفع
		-	76	8	-	16				
23	التحقق من توفر عنصر فصل الوظائف وتحديد الواجبات والمسئوليات	-	-	-	-	-	2.28	0.46	11	منخفض
		ت	-	-	-	18				
		%	-	-	-	72				

تابع الجدول رقم (2)

م	العبرة	متابعة عمليات إيرادات	متابعة عمليات التحصيل	متابعة إيرادات أو لا بأول	تحقيق مستوى جيد من الإيرادات	أخرى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية الفقرة	مستوى الأهمية	
24	التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على الإيرادات	ت	10	5	7	1	3.84	1.18	1	مرتفع	
		%	40	20	28	8					4
25	تبين تقارير إدارة المراجعة أو التفتيش مستويات التغيير في الإيرادات وأسبابها	ت	3	8	-	1	2.48	1.66	8	منخفض	
		%	12	32	-	4					52
26	تبين تقارير إدارة المراجعة مستوى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية على المصروفات	ت	1	9	1	2	2.40	1.50	10	منخفض	
		%	4	36	4	8					48
27	تبين تقارير المراجعة الداخلية أو التفتيش التغيير في المصروفات ومسبباته	ت	1	7	-	1	2.04	1.49	13	منخفض	
		%	4	28	-	4					64
28	تبين تقارير المراجعة الداخلية أو التفتيش مدى تناسب التغيير في الإيرادات مع التغيير في المصروفات	ت	1	3	1	2	1.68	1.50	19	منخفض جداً	
		%	4	12	4	8					72
		المتوسط الحسابي للمجموعة						2,13	0,38		منخفض

ج- الإجابة على السؤال الثالث للدراسة :

تناول السؤال الثالث مستوى أداء الشركة وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة ، وللإجابة على هذا

السؤال تم طرح عدد من الأسئلة الفرعية وهي :

- ما هي حجم الطاقة المنتجة ومدى مقابقتها لاحتياجات المستهلكين ؟
- ما درجة التوافق بين إيرادات الشركة ومصروفاتها ؟
- ما قدرة الشركة على تغطية مصروفاتها وتحقيق فائض خلال فترة الدراسة ؟
- ما قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية تغطي التزاماتها خلال فترة الدراسة؟
- ما قدرة الشركة على تحصيل ديونها وسداد التزاماتها ؟

ومن خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق والقوائم المالية للشركة والموضحة في الجداول رقم (3، 4) ، يتبين بأن الشركة العامة للكهرباء رغم أن إنتاجها من الطاقة يقابل إحتياجات الاستهلاك ويزيد عليها ، وهذا مؤشر جيد على قيام الشركة بتوفير الخدمة للمواطنين والمؤسسات المختلفة ، إلا أن الزيادة في معدلات الإنتاج عن معدلات الاستهلاك وبشكل مستمر خلال فترة الدراسة رفع تكاليف الإنتاج وسبب مشكلة في الأداء المالي للشركة ، حيث أن الشركة لم تحقق في أي سنة من سنوات الدراسة إيرادات تزيد عن المصروفات وان نتائج أعمالها دائماً خسائر (عجز) ، بل أن هذه الخسائر (العجز) متزايد من سنة لأخرى ، وهذا يحد مع

مرور الوقت من قدرة الشركة على الاستمرار وتقديم خدمة إنتاج الطاقة الكهربائية ، وبهذا فإنه لا يوجد توافق ما بين إيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (3)

حجم الطاقة المنتجة ومقابلة حاجات الاستهلاك (جيجا وات / ساعة)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	17,531	18,943	20,202	22,450	23,992	25,415	28,666	30,337	32,558
الاستهلاك	10,672	11,068	11,775	12,971	14,362	16,353	18,343	20,223	21,876
الفرق	6,859	7,875	8,427	9,479	9,630	9,062	10,323	10,114	10,682
نسبة الفائض الى الإنتاج	%39	%42	%42	%42	%40	%36	%36	%33	%32
معدل التغير في فائض الإنتاج	-	%14,8	%7	%12,5	%1,5	(%6)	%14	(%2)	%5,6
المعدل التراكمي للتغير في فائض الإنتاج	-	%14,8	%23	%38	%40	%32	%50,5	%48	%56

مصدر المعلومات : بتصرف التقارير السنوية للشركة عن الفترة (2002 – 2010) ، الورقة القطرية (2014) .

الجدول رقم (4)

إيرادات ومصروفات الشركة ومعدلات النمو خلال فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات	361,247,464	364,484,151	440,942,515	505,461,393	621,077,774
نسبة النمو من سنة لأخرى	-	%0.9	% 21	%15	%23
المصروفات	549,335,196	574,626,653	621,869,067	716,060,204	806,199,045
معدل النمو من سنة لأخرى	-	%5	% 8	%15	%13
السنة	2007	2008	2009	2010	
الإيرادات	728,105,634	933,764,160	1,448,978,703	1,456,583,377	
نسبة النمو من سنة لأخرى	%17	% 28	% 55	%0.5	
المصروفات	923,543,834	1,209,194,145	1,679,677,710	1,819,407,083	
معدل النمو من سنة لأخرى	%16	% 31	% 39	% 8	

مصدر المعلومات : بتصرف القوائم المالية للشركة عن الفترة (2002 – 2010) .

وفي شأن التدفقات النقدية ، تبين من تحليل البيانات المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (5) أن التدفقات النقدية الداخلة أقل من التدفقات النقدية الخارجة خلال سنوات الدراسة ، وبذلك فقد ظهر صافي التدفق النقدي سالباً في كل السنوات وهذا أثر سلبياً على أداء الشركة خلال سنوات الدراسة ، كما تبين أن سيولة الشركة ظهرت متناقصة من سنة لأخرى وعدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها ، حيث أن ديون الغير على الشركة تتزايد من سنة لأخرى .

الجدول رقم (5)

قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية تغطي التزاماتها

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
صافي التدفق التشغيلي	-	-	75,670,814	95,914,8	(5,391,519)
الخصوم المتداولة	-	-	1,119,935,316	1,301,200,397	1,647,680,060
القدرة	-	-	%7	%7	(%0,3)
السنة	2007	2008	2009	2010	
صافي التدفق التشغيلي	(74,291,59)	(205,601,255)	601,058,507	(73,556,793)	
الخصوم المتداولة	2,072,228,933	1,132,208,439	1,035,809,323	1,647,488,121	
القدرة	(%5)	(%18)	%58	(%4,5)	

- مصدر المعلومات : بتصرف قائمة التدفقات النقدية .

- معلومات عامي 2002 – 2003 غير متوفرة بشكل كامل .

وفيما يتعلق بإهتمام الشركة بوضع السياسات الناجحة لتحصيل ديونها ، تبين من خلال المعلومات الموضحة في الجدول رقم (6) أن الشركة لا يتوفر لها سياسة جيدة لتحصيل الديون ، حيث أن الديون تتزايد من سنة لأخرى في معظم السنوات ، وهذا بدون شك حد من التدفقات النقدية وأثر على عملية التشغيل ، وبذلك فقد أثر سلباً على أداء الشركة .

الجدول رقم (6) ديون الغير الخاصة بالشركة وتحصيلات الديون عن فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
ديون الغير	1,078,820,749	350,403,082	544,361,648	883,964,823	1,137,375,152
النمو	-	(%68)	%55	%62	%29
التحصيل	-	1,084,039,738	172,822,967	436,563,227	360,024,845
النمو	-	-	(%84)	%153	(%18)
السنة	2007	2008	2009	2010	
ديون الغير	372,152,012	640,489,551	742,594,998	1,239,641,911	
النمو	(%67)	%72	%16	%67	
التحصيل	386,545,650	1,357,454,348	1,668,719,297	943,315,264	
النمو	%7	%251	%23	(%43)	

- مصدر المعلومات : بتصرف القوائم المالية للشركة عن الفترة (2002 - 2010) .

وباستخدام عدد من المؤشرات لقياس الأداء مثل مقاييس الإنتاجية ، حيث تم قياس إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال وظهرت المؤشرات لتعكس ضعف إنتاجية الشركة ، كما تم استخدام مؤشرات السيولة كنسبة التداول والنسبة السريعة وظهرت بمستويات تدل على ضعف أداء الشركة وضعف قدرتها لسداد التزاماتها قصيرة الأجل ، كما تم استخدام مؤشرات المديونية ، وتبين أن الشركة تعتمد بشكل كبير على تمويل نشاطها عن طريق أموال الملكية وأن نسبة الدين مقبولة ، وهذا يمكن إرجاعه الى كون الشركة لها أهمية خاصة في الدولة وأن الدولة تقوم باستمرار بتقديم الدعم التمويلي لكل نشاطات الشركة التشغيلية والرأسمالية ، والجدول رقم (7 ، 8 ، 9 ، 10) تدعم هذه النتائج .

الجدول رقم (7) متوسط إنتاجية العامل أو المستخدم وإنتاجية رأس المال بشركة الكهرباء خلال فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
كمية الإنتاج	17,531	18,943	20,202	22,450	23,992	25,415	28,666	30,337	32,558
عدد العاملين	32,274	32,730	33,363	34,552	37,230	36,871	36,962	37,010	37,092
إنتاجية العامل	0,54	0,58	0,61	0,65	0,64	0,69	0,78	0,82	0,87
قيمة الإنتاج المباع	361,247,464	364,484,151	440,942,51	505,461,393	621,077,774	728,105,63	933,764,160	1,448,978,70	1,456,583,37
التكاليف	549,335,196	574,626,653	621,869,06	716,060,204	806,199,054	923,543,834	1,209,194,14	1,679,677,71	1,819,407,08
إنتاجية رأس المال	(%15)	(%9)	(%8)	(%9)	(%8)	(%8)	(%11)	(%10)	(%15)

مصدر المعلومات : بتصرف التقارير السنوية للشركة عن الفترة (2002 - 2010) .

جدول رقم (8) نسبة التداول والنسبة السريعة خلال فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأصول المتداولة	1,653,418	842,714,98	1,095,29	1,103,72	1,385,468	1,795,45	1,915,209	2,235,462	2,752,638,16
الخصوم المتداولة	2,031,295	733,065.51	1,119,93	1,301,200	1,647,680	2,072,22	1,132,208	1,035,809	1,647,488.12
المعدل	0,8	1,15	0,9	0,8	0,8	0,8	1,7	2,1	1,7
الأصول السائلة	1,420,864	613,756,23	871,441	909,557,80	1,181,370	الأصول السائلة	1,570,461	1,688,589	1,998,734,02
الخصوم المتداولة	2,031,295	733,065.51	1,119,93	1,301,200	1,647,680	الخصوم المتداولة	2,072,228	1,132,208	1,035,809.32
المعدل	0,7	0,8	0,9	0,8	0,7	المعدل	0,8	1,5	1,9

مصدر المعلومات : بتصرف القوائم المالية للشركة عن فترة الدراسة (2002 - 2010) .

الجدول رقم (9) معدل العائد على أصول شركة الكهرباء خلال فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
صافي الربح	(188,087,732)	(210,142,502)	(180,926,522)	(210,598,811)	(185,121,271)
أجمالي الأصول	3,100,746,508	3,314,892,118	3,568,792,941	3,626,097,131	3,973,372,693
المعدل	%(6)	%(6)	%(5)	%(6)	%(5)
السنة	2007	2008	2009	2010	
صافي الربح	(195,438,2)	(275,429,985)	(230,699,007)	(362,823,706)	
أجمالي الأصول	5,896,932,443	5,732,631,473	6,496,606,062	7,096,184,329	
المعدل	%(3)	%(5)	%(5)	%(5)	

- مصدر المعلومات : بتصريف القوائم المالية للشركة عن الفترة (2010 - 2002) .

جدول رقم (10) نسبة الدين ونسبة حقوق الملكية الى الأصول الثابتة للشركة العامة للكهرباء خلال فترة الدراسة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الالتزامات	2,031,295,215	733,065,517	1,119,935,316	1,301,200,397	1,647,680,060
إجمالي الأصول	3,100,746,508	3,314,892,118	3,568,792,941	3,626,097,131	3,973,372,693
النسبة	%66	%22	%31	%36	%41
حقوق الملكية	998,942,392	2,506,998,341	2,362,352,402	2,294,786,432	2,295,919,792
صافي الأصول الثابتة	1,355,243,858	2,377,599,869	2,338,298,419	2,309,671,173	2,370,519,121
النسبة	%74	%105	%101	%99	%97
السنة	2007	2008	2009	2010	
إجمالي الالتزامات	2,072,228,933	1,132,208,439	1,035,809,323	1,647,488,121	
إجمالي الأصول	5,896,932,443	5,732,631,473	6,496,606,062	7,096,184,329	
النسبة	%35	%20	%16	%23	
حقوق الملكية	3,795,643,484	4,567,439,441	5,433,292,938	5,421,847,644	
صافي الأصول الثابتة	3,890,521,335	3,531,461,620	3,939,631,196	4,050,770,717	
النسبة	%98	%129	%138	%134	

- مصدر المعلومات : بتصريف القوائم المالية للشركة عن الفترة (2010 - 2002) .

- مستوى الأداء المالي للشركة العامة للكهرباء خلال فترة الدراسة (2010-2002) .

من خلال التحليل السابق والمؤشرات المحددة ، تبين أن أداء الشركة العامة للكهرباء ضعيف ، ولا يمكن للشركة أن تستمر بشكل طبيعي ، إلا من خلال دعم الدولة .

د- إجابة السؤال الرابع للدراسة :

يتناول السؤال الرابع العلاقة بين مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء ومستوى أدائها خلال فترة الدراسة (2010 - 2002) ، من خلال تجارب المشاركين في الدراسة ، حيث تم سؤالهم عن آرائهم عما إذا كان الأداء المالي الضعيف الذي تظهر به الشركة يرتبط بعدم فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق .

وقد تبين من خلال المعلومات المتحصل عليها من الشركة أن المشاركين في الدراسة بينوا بأن هناك علاقة قوية بين المتغيرين ، حيث أن متوسط ردود المشاركين أكبر من المتوسط النظري ، وتبين من التحليل الاستدلالي اختبار (T) أن العلاقة بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية ، حيث أن قيمة (P) الاحتمالية (مستوى دلالة الاختبار) = 0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% ، ويوضح الجدول رقم (11) بوضوح نتيجة العلاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (11)

(اختبار T لعينة واحدة) علاقة مستوى أداء الشركة وحالة الرقابة الداخلية بالشركة عن فترة الدراسة .

مستوى الدلالة sig	قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جداً	العبارة
0.00	2.064	4.78	1.34	4.28	2	2	1	2	18	علاقة مستوى أداء الشركة وحالة الرقابة الداخلية بالشركة خلال فترة الدراسة
				1.28	8	8	4	8	72	%

وعليه يمكن القول أن ضعف مستوى الأداء المالي للشركة العامة للكهرباء يمكن إرجاعه إلى عدم

تطبيق نظام الرقابة الداخلية بفاعلية .

الخاتمة :

رغم أهمية الخدمة التي تقدمها الشركة العامة للكهرباء ، إلا أنها لا تقوم بنشاطها بكفاءة وفاعلية ، حيث أن شركة الكهرباء تعاني من كثير من جوانب القصور ، وقد ساهمت هذه الورقة في أظهار البعض منها ، فبالرغم من توفر معظم عناصر الرقابة الداخلية بالشركة ، إلا أن هناك بعض العناصر الهامة غير متوفرة ، إلا أنه في المقابل لا يطبق نظام الرقابة الداخلية بالشركة وفروعها على مستوى ليبيا خلال فترة الدراسة بمستوى مقبول من الفاعلية ، وظهر أيضاً من خلال هذه الورقة بأن هناك ضعف كثير في أداء الشركة وما يزيد الأمر سوءاً إدراك المسئولون بالشركة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق نظم الرقابة الداخلية بالشركة ومستوى أدائها خلال فترة الدراسة .

واستناداً إلى هذه النتائج يوصي الباحثان بما يلي :

- 1- يجب على الشركة أن تعيد النظر في نظام الرقابة الداخلية الخاص بها وتحدد عناصر الرقابة غير الفعالة والعمل على توفيرها وضمان فاعليتها ، ومن أهم هذه العناصر :
 - أ- الاهتمام بإثبات العمليات المالية أول بأول في الدفاتر والسجلات ،
 - ب- الاهتمام بإعداد التقارير المالية الختامية (الميزانيات - الدخل - التدفقات النقدية) أول بأول .
 - ج- الاهتمام بوجود سياسة متابعة للجرد المفاجئ عن الأصول المختلفة (النقدية - الأصول الثابتة - الأصول التشغيلية) .

بالإضافة إلى ذلك أن تراجع الشركة باقي عناصر نظام الرقابة الداخلية للتحقق من أنها مطبقة وفعالة فعلاً كما ورد في ردود المشاركين في الدراسة .

- 2- أن تهتم الشركة العامة للكهرباء بالمهام التي تضمن فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة والتي تناولت منها الدراسة 28 مهمة تبين من خلالها بأن الشركة لا تهتم بهذه المهام بالشكل المطلوب ، حيث ظهر الإهتمام منخفض بشكل كبير مما أدى إلى ضعف فاعلية نظم الرقابة بالشركة خلال فترة الدراسة ، وبهذا يجب على الشركة أن تتابع تطبيق كل عناصر الرقابة الداخلية وإعداد التقارير بشكل دوري وعلى فترات قصيرة ، بحيث يمكن تفادي أوجه القصور في تطبيق أي عنصر من عناصر الرقابة مستقبلاً .
- 3- أن تدرك الشركة العامة للكهرباء بأن نظم الرقابة الداخلية تلعب دوراً هاماً في تحسين مستويات الأداء ، وأن هناك علاقة قوية بين الأداء وفاعلية الرقابة ، فالأداء لا يتأثر فقط بالقرار التشغيلي أو الاستثماري ، بل أن هذه القرارات مهما توفر لها من الجودة قد لا تحقق أهدافها في حالة ضعف نظم الرقابة الداخلية .

المراجع**أولاً - المراجع العربية :**

- عز الدين ، عمر زهير ، (2015) " اثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن .
- عياش ، عبد الوهاب احمد ، (2014) ، " دور الرقابة في رفع كفاءة الأداء المالي " - دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية " ، مجلة جامعة ناصر ، العدد الرابع ، ص ص 156 - 183 .
- شعبان ، عبد المجيد ، (2013) ، " تقييم الأداء من منظور استراتيجي " ، كلية الاقتصاد ، جامعة الزاوية ، المجلة الجامعة ، المجلد 1 ، العدد 15 ، ص ص 189 - 204 .
- العرموطي ، عامر (2013) ، " مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والكبيرة " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- عبد الجابر ، يوسف ، (2013) ، " مدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في توفير أمن المعلومات الالكترونية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

- شيتور ، علي ، (2013) ، " مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .
- ذيب ، محمد ، (2013) ، " فاعلية نظام تقييم الأداء المؤسسي وأثرها في التمييز الوظيفي " ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 9 ، العدد 4 ، ص ص 689 - 704 .
- جمعة ، احمد حلمي ، (2012) ، "المدخل الى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق" الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر ، عمان ، الأردن .
- العازمي ، فايز مرزوق ، (2012) " دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .
- علوان ، بدر محمد ، (2012) ، " فاعلية الرقابة الداخلية في الدوائر الحكومية بناء على معايير التدقيق وأثرها على التنمية المستدامة " ، مجلة الإدارة والاقتصاد - جامعة فيلادلفيا ، العدد 93 .
- الكرعوي ، نجم عبد عليوي ، (2012) ، " تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في قطاعات وزارة التربية - دراسة تطبيقية على قسم الرقابة والتدقيق " ، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 4 ، المجلد 2.
- ذنبيات ، علي عبد القادر ، كفوس ، نوال ، (2012) ، " مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي " ، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد 39 ، العدد 1 ، ص ص 29 - 46 .
- العتيبي ، شارع عبيد ، (2011) ، " دور الرقابة في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب " ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- نعمان ، لبنى هاشم ، (2011) ، " معايير تقييم الأداء - دراسة تطبيق على الشركة العامة للزجاج والسيراميك " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 17 ، العدد 61.
- السبوع ، سليمان سند ، (2011) ، " اثر هياكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على أهداف الرقابة في الشركات الصناعية الأردنية " ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 38 ، العدد 1 ص ص 103 - 117 .
- القاضي ، حسين ، (2010) ، " مدى اعتماد مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية في سورية على تقييم نظام الرقابة الداخلية " ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، المجلد 26 ، ص ص 221 .
- يوسف ، حسين يوسف ، احمد ، حسين احمد ، نعمة ، عصام نعمة ، (2010) ، " تدقيق الحسابات 2 " ، دار دمشق للنشر ، دمشق .
- الفارس ، سليمان ، (2010) " دور إدارة المعرفة في رفع كفاءة أداء المنظمات " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 2 ، المجلد 26 ، ص ص 59 - 85 .
- الفيتوري ، ابتسام ، (2009) ، " تقييم بعض العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات المساهمة الليبية " ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية .
- سعاد ، معمر شدري ، (2008) " دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - سولنغار) ، رسالة ماجستير ، جامعة أمحمد أبو قرّة ، الجزائر .
- جودة ، محفوظ احمد ، (2008) ، " تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمونيوم الأردنية " ، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، ص ص 273 - 292 .
- الصحن ، عبد الفتاح ، سرايا ، محمد السيد ، نصر ، عبد الوهاب ، شحاتة السيد ، (2007 - 2008) ، " المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية " ، الدار الجامعية للنشر ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .
- الصحن ، عبد الفتاح ، سرايا ، محمد السيد ، نصر ، عبد الوهاب ، شحاتة السيد ، (2007 - 2008) ، " المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية " ، الدار الجامعية للنشر ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

- المطارنة ، غسان فلاح ، 2006 ، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن .
- زغلول ، هشام ، (2006) " نحو نظام الكتروني للرقابة الداخلية يتلاءم وأنشطة التجارة الالكترونية " ، مجلة الرقابة المالية ، العدد 49 ، .
- الشركسي ، خليل ، (2006) ، " المقومات الأساسية للرقابة في الشركات النفطية الليبية " ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية الليبية .
- جمعة ، احمد حلمي ، (2005) ، " المدخل إلى التدقيق الحديث "، دار صفاء ، عمان .
- الألوسي ، حازم هاشم ، (2003) ، " الطريق الى علم المراجعة والتدقيق " ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، ليبيا .
- ياسين ، فيان عبد الرحمن ، (1999) ، " أسس ومعايير تقييم الأداء في نشاط النقل في الشركة العامة لنقل الركاب " ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- الطحان ، محمد أبو العلاء ، كمال ، أمال محمود ، (1998) ، " المراقبة الداخلية والمراجعة في الأجهزة الحكومية " ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- أمين ، خالد ، (1998) ، " التدقيق والرقابة في البنوك " ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان .
- الصحن ، عبد الفتاح ، سرايا ، محمد ، (1998) ، " الرقابة والمراجعة الداخلية " الدار الجامعية للنشر ، جامعة الإسكندرية .
- الكفراوي ، عوف محمود ، (1998) ، " الرقابة الداخلية النظرية والتطبيق " ، مطبعة الانتصار ، جامعة الإسكندرية .
- بركات ، صالح محمود ، (1996) ، " الإجراءات والضوابط الرقابية المطبقة في المعالجة الالكترونية - دراسة ميدانية على الشركات الليبية العاملة في مدينة بنغازي " ، رسالة ماجستير ، جامعة بنغازي .
- قرار إنشاء الشركة العامة للكهرباء رقم (17) لعام 1984 ميلادي .
- قرار وزير الكهرباء رقم (182) لعام 2012 ميلادي (إعادة تنظيم الشركة العامة للكهرباء).
- قرار أمين لجنة إدارة الشركة العامة للكهرباء رقم (1383) لعام 2003 ميلادي (إنشاء الإدارة العامة للرقابة الداخلية والمتابعة) .
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (91) لعام 1993 ميلادي (اعتماد الهيكل التنظيمي للشركة العامة للكهرباء) .
- قرار أمين لجنة إدارة الشركة العامة للكهرباء رقم (1222) لعام 2009 ميلادي (إعادة تنظيم الإدارة العامة للرقابة وتحديد مهامها واختصاصاتها) .
- قرار أمين لجنة إدارة الشركة العامة للكهرباء رقم (102) لعام 2006 ميلادي (إنشاء إدارة التفتيش على خدمات المستهلكين) .
- الصحن ، عبد الفتاح ، (2006) ، " المراجعة والرقابة الداخلية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية .
- صابر ، فاطمة عوض ، خفاجة ، ميرفت علي ، (2002) ، " أسس ومبادئ البحث العلمي " ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، المعمورة ، الإسكندرية .
- أبو الحسن ، علي احمد ، (1995) ، " المحاسبة الإدارية المتقدمة ، اتخاذ القرارات - تقارير الأداء - تقييم الأداء " ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية .
- تقارير الشركة العامة للكهرباء عن الفترة (2002 - 2010 ميلادي) .

- إحصائية الشركة العامة للكهرباء للعام (2012 ميلادي) .
 - التقارير السنوية لديوان المحاسبة للشركة العامة للكهرباء عن الفترة (2012 - 2014 ميلادي) .
 - قائمة الإيرادات والمصروفات للشركة العامة للكهرباء عن الفترة (2002 - 2010 ميلادي).
 - قائمة المركز المالي للشركة العامة للكهرباء عن الفترة (2002 - 2010 ميلادي) .
 - المنشورات المالية للشركة العامة للكهرباء عن الفترة (2002 - 2010 ميلادي) .
 - ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، قطاع الكهرباء في ليبيا ، [online] ، متاح في الموقع www.pm.gov.ly تاريخ الدخول 2014 / 5 / 7 .
 - المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، (1996) ، " دليل الرقابة المالية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية "
 - [Available: pdf, Accessed http://www.arabosai.org/ar/downloads/partie8](http://www.arabosai.org/ar/downloads/partie8) ، تاريخ الدخول 2014 / 7 / 28 .
 - النظام المحاسبي للشركة العامة للكهرباء ، (IFS) International Financial System).
- ثانياً - المراجع الأجنبية :**
- 1- Al-basheer , Ameen , Shawaqfeh , George , Mathani, Belal , Jabari , Muhammed ,(2015) "The Impact of Total Quality Management on Financial Performance "International Journal of Business and Social Science Vol. 6, No. 11(1)pp65- 8.
 - 2- Eccles , Robert ,(1991) , "Performance Measurement Manifesto", Hurra Business review , Vol , 69 , No.1.
 - 3-Miller , Kent , Bromiley , Philip ,(1990) "Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures" , Academy Management Journal , Vol. 33, No. 4, pp. 756-779 .

الملاحق

ملحق (أ)

أداة الدراسة المقابلة الهيكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأكاديمية الليبية - بنغازي

حضرة المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " مستوى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء وأثره على الأداء المالي للشركة " وذلك للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة. نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على مجموعة من الأسئلة ، وذلك من خلال المقابلة المنظمة ، كما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لغايات البحث العلمي فقط . شاكر لكم حسن تعاونكم على إنجاز هذه الدراسة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثان

الجزء الأول : معلومات عن المشاركين :

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب

1. المؤهل العلمي :

() دبلوم متوسط () دبلوم عالي () بكالوريوس () ماجستير ()

2. التخصص:

() محاسبة () إدارة أعمال () أخرى

3. عدد سنوات الخبرة:

() أقل من 5 سنوات، () 5- أقل من 10، () أكثر من 10

4. المسمى الوظيفي :

() رئيس قسم مالي () رئيس قسم أو مكتب مراجعة

الجزء الثاني : جمع المعلومات للتحقق من وجود عناصر الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء عن طريق

الأسئلة التالية :

- يوجد بالشركة نظام محاسبي جيد () نعم () لا
- النظام المحاسبي بالشركة يتضمن نظام جيد للرقابة الداخلية () نعم () لا
- أي من العناصر التالية تتواجد في النظام المحاسبي بشركتكم أو فروعها :
- نظام مستندي متكامل لكل العمليات التي تتم داخل الشركة () نعم () لا
- مجموعة دفترية متكاملة تضم اليوميات العامة والأستاذ العام () نعم () لا
- مجموعة متكاملة لسجلات الأستاذ المساعد واليوميات المساعدة () نعم () لا
- يتم إثبات عمليات الشركة المالية أولاً بأول في الدفاتر والسجلات () لا () لا

- دليل متكامل بجميع حسابات الشركة () نعم () لا
 - يوجد نظام للتقارير المالية الدورية () نعم () لا
 - تعد التقارير المالية الختامية في مواعيدها المقررة (الميزانية ، الدخل ، التدفقات النقدية) () نعم () لا
 - يتوفر بالشركة إدارة أو دائرة للمراجعة الداخلية () نعم () لا
 - يتوفر بالشركة محاسبين ومراجعين داخليين مؤهلين () نعم () لا
 - يتضمن النظام المحاسبي تحديد الواجبات والفصل بين الوظائف () نعم () لا
 - توفر رقابة جيدة على التشغيل الآلي للبيانات () نعم () لا
 - توجد سياسة متابعة بالشركة للجرد المفاجئي عن الأصول المختلفة خاصة النقدية ، الأصول الثابتة ، الأصول التشغيلية () نعم () لا
- الجزء الثالث : مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء:
- مامدى قيام إدارة الرقابة الداخلية وعن طريق دوائرها بالمهام التالية:
 - 1- التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية وذلك يتم .
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 2- متابعة تطبيق فصل لوظائف وتحديد الواجبات والمسئوليات .
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 3- تقدم إدارة المراجعة الداخلية أو التفتيش تقارير عن تطبيق عناصر الرقابة الداخلية على الإيرادات للإدارة العليا .
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 4- التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على المصروفات ويتم ذلك :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 5- التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على المصروفات الرأسمالية : ويتم :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 6- متابعة مستويات الدخل (الخسارة) في نشاط الشركة واعداد التقارير اللازمة للإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم من إجراءات :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 7- الجرد المفاجئ للخزينة وحسابات المصارف للتأكد من سلامة أرصدها وعدم استغلالها للإغراض الخاصة أو الاختلاس :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 8- الجرد المفاجئ للمخازن للتأكد من سلامة المخزون وسلامة إجراءات الصرف وعدم تعرض المخزون للاستيلاء أو السرقة :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 9- الجرد المفاجئ للأصول الثابتة للشركة وبالأخص السيارات للتأكد من وجودها وسلامتها لأداء مهامها :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 10- الجرد المفاجئ للمعدات والأجهزة بالشركة لضمان وجودها وسلامتها للتشغيل والاستخدام:
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
 - 11- متابعة أصول الشركة التشغيلية كالمحطات والمحولات وغيرها :
 - () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .

- 12- تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الداخلة :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 13- تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الخارجة :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 14- تقديم تقرير للإدارة العليا يبين مدى تناسب التدفقات الخارجة مع التدفقات الداخلة :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 15- متابعة سيولة الشركة بين الحين والآخر وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 16- متابعة مستويات الأداء المالي والإداري بالشركة :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 17- اعداد تقارير دورية عن مستويات الأداء تقدم للإدارة العليا :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 18- متابعة أعمال الإدارات المختلفة بالشركة ومناقشة التجاوزات والأخطاء وتحديد المسببات:
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 19- متابعة التقارير المقدمة للإدارة العليا والتحقق من التزام الإدارات بمعالجة أوجه القصور :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 20- إعداد تقارير دورية بنتائج فحص أعمال الإدارات المختلفة وتقديمها للإدارة العليا لمناقشتها وإيجاد الحلول :
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 21- متابعة منظومة تحصيل استهلاك الكهرباء من العملاء
 () شهرياً () ربع سنوي () نصف سنوي () سنوي () عن فترات تزيد عن سنة .
- 22- كيف تتم عملية التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية .
 () بإجراء اختبارات على تطبيق النظام () من خلال التقارير الدورية () من خلال الحالة المالية للشركة () من خلال قدرة الشركة على تقديم خدماتها () أخرى (حدد).....
- 23- يتم التحقق من توفر عنصر فصل الوظائف وتحديد الواجبات والمسئوليات من خلال :
 () اختبار الواجبات التي يقوم بها الموظف () من خلال التقارير الدورية () من خلال قرارات التكاليف () من خلال بروز الأخطاء والتزوير () أخرى (حدد)
- 24- التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على الإيرادات من خلال :
 () متابعة عمليات إثبات الإيرادات () متابعة عمليات التحصيل () متابعة عمليات إيداع الإيرادات أولاً بأول () تحقيق مستوى جيد من الإيرادات () أخرى (حدد)
- 25- أن تبين تقارير إدارة المراجعة أو التفتيش مستويات التغيير في الإيرادات وأسبابها.
 () دائماً () عادةً () أحياناً () نادراً () مطلقاً
- 26- أن تبين تقارير إدارة المراجعة مستوى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية على المصروفات :
 () دائماً () عادةً () أحياناً () نادراً () مطلقاً.
- 27- أن تبين تقارير المراجعة الداخلية أو التفتيش التغيير في المصروفات ومسبباته:
 () دائماً () عادةً () أحياناً () نادراً () مطلقاً .
- 28- أن تبين تقارير المراجعة الداخلية أو التفتيش مدى تناسب التغيير في الإيرادات مع التغيير في المصروفات :

- () دائماً () عادةً () أحياناً () نادراً () مطلقاً .
- من خلال خبرتك بالشركة واستناداً إلى ما ورد في إجابتك عن استفساراتنا فما هو الوصف المناسب لنظام الرقابة الداخلية بشركتكم .
- () فعال جداً () فعال () متوسط () ضعيف () غير فعال على الإطلاق.
- من خلال خبرتكم بنشاط الشركة وما قدمتموه من إجابات عن الاستفسارات ما هو الوصف المناسب لعلاقة مستوى أداء الشركة الحالي وحالة الرقابة الداخلية بالشركة .
- () قوية جداً () قوية () متوسطة () ضعيفة () ضعيفة جداً .
- ما هي الأسس التي يثبت عليها هذا الاعتقاد (حدد)

ملحق (ج)

قوائم التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية لعام 2004

(180926,522)	صافي الدخل (الخسارة)
113759,432	+ مصروف الاستهلاك
(266519,548)	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
5101,228	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
193958,566	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
3885,051	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
4116,156	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
190619,686	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
11676663	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
75670,814	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(74457,982)	شراء أصول ثابتة
(19738,748)	-مدفوعات مشروعات
(20223,993)	-مدفوعات عمرات
(655,102)	-استثمارات
	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	(115075,825)
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
37205,349	مساهمة الدولة
2291,547	_ سحب على المكشوف
(924,765)	احتياطي تقييم
38572,131	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(832,88)	صافي التدفقات النقدية

من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2005

(210,598,811)	صافي الدخل (الخسارة)
56657,011	+ عجز مرحل
164,257,814	+ مصروف الاستهلاك
28696,498	+ عمرات
(62,897,79)	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
29693,792	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
339603,175	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
(29092,314)	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
52023,734	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
(216033,396)	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
(56394,921)	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
95914,792	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(135,630,568)	شراء أصول ثابتة
(14296,934)	-مدفوعات مشروعات
(91488,667)	-مدفوعات عمرات
(420,009)	-استثمارات
(241836,178)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
86357,830	مساهمة الدولة
57695,104	_ سحب على المكشوف
144070,934	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(1850,254)	صافي التدفقات النقدية

من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2006

(185,121,271)	صافي الدخل (الخسارة)
156,599,415	+ مصروف الاستهلاك
(4291,99)	أهلاك عمرات
(260,580,565)	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
(9934,454)	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
253,410,329	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
(1554,996)	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
(15,697,357)	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
62,116,831	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
(337,461)	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة

(5391,519)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(217,447,363)	شراء أصول ثابتة
(19,983,746)	-مدفوعات مشروعات
19,595,325	-مدفوعات عمرات
(217,835,784)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
186254,631	مساهمة الدولة
30952,503	_ سحب على المكشوف
217207,134	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(6020,169)	صافي التدفقات النقدية
	من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2007

(195,438,200)	صافي الدخل (الخسارة)
0	+ عجز مرحل
208,868,471	+ مصروف الاستهلاك
31,813,782	+ عمرات
(341,559,984)	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
(20,890,595)	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
(765,223,14)	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
(16,884,1)	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
(15,377,332)	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
(104,112,323)	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
712,815	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
(74,291,59)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

(1728,870,685)	شراء أصول ثابتة
(16,670,657)	-مدفوعات مشروعات
(8,718,796)	-مدفوعات عمرات

(1,754,260,138)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
1,695,161,892	مساهمة الدولة

148,659,690	_ سحب على المكشوف
1,843,821,582	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
15,269,854	صافي التدفقات النقدية
	من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2008

(275,429,985)	صافي الدخل (الخسارة)
962,667,589	+ عجز مرحل
147,454,790	+ مصروف الاستهلاك
27,791,942	+ عمرات
419,650,051	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
(1,631,538)	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
268,337,539	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
713,175	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
('536,039,082)	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
(1223,399,303)	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
3,923,567	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
(205,601,255)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

211,604,925	+ بيع أصول ثابتة
(14,819,976)	-مدفوعات مشروعات
(87,971,566)	-مدفوعات عمرات

(108,813,383)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

84,558,353	مساهمة الدولة
15,041,270	_ سحب على المكشوف
99,599,623	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
2811,8	صافي التدفقات النقدية

من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2009

(230,699,007)	صافي الدخل (الخسارة)
390,530,565	+ عجز مرحل
289,123,685	+ مصروف الاستهلاك
52,303,849	+ عمرات

221,324,886	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
(10,108,16)	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
102,105,447	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
42,165,802	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
(281,861,836)	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
31,654,068	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
(5,479,792)	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
601,058,507	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(697,293,261)	-مدفوعات شراء أصول ثابتة
(1300)	- مدفوعات شراء استثمارات
(27,352,904)	-مدفوعات مشروعات
(59,203,203)	-مدفوعات عمرات
(785,149,368)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
706,021,939	مساهمة الدولة
650,000	+ الحصول على قروض
(230,808,631)	_ سحب على المكشوف
475,863,308	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
291.773.447	صافي التدفقات النقدية

من إعداد : الباحثان

قائمة التدفقات النقدية لعام 2010

(362,823,706)	صافي الدخل (الخسارة)
275,713,543	+ مصروف الاستهلاك
72,236,769	+ عمرات
(517,606,865)	+ المدينين أول الفترة - المدينين آخر الفترة
(62,845,07)	+ المخزون أول الفترة - المخزون آخر الفترة
497,046,913	+ الدائنين آخر الفترة - الدائنين أول الفترة
(18,376,217)	+ اعتمادات مستنديه أول الفترة - اعتمادات مستنديه آخر الفترة
(26,166,251)	ارصده مدينة أول الفترة - ارصده مدينة آخر الفترة
69,919,328	+ ارصده دائنة آخر الفترة - ارصده دائنة أول الفترة
(655,237)	+ مخصصات آخر الفترة - مخصصات أول الفترة
(73,556,793)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(386,853,064)	شراء أصول ثابتة
(16,276,966)	-مدفوعات مشروعات

(27,222,889)	-مدفوعات عمرات
(430,352,919)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
351,378,412	مساهمة الدولة
45,362,557	-سحب على المكشوف
(650,000)	سداد قروض
396,090,969	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(107,818,743)	صافي التدفقات النقدية

من إعداد : الباحثان

ملحق (ب) التحليل الإحصائي

النسبة	العدد	الاجابة	البيان
0	0	لا	يوجد بالشركة نظام محاسبي جيد.
100	25	نعم	
24	6	لا	النظام المحاسبي يتضمن نظام رقابة جيد.
76	19	نعم	
4	1	لا	يتوفر بالنظام المحاسبي نظام مستندي متكامل لكل العمليات التي تتم داخل الشركة.
96	24	نعم	
12	3	لا	يتوفر بالنظام المحاسبي مجموعة دفترية متكاملة تظم اليوميات العامة والمساعدة والأستاذ العام.
88	22	نعم	
20	5	لا	يوجد نظام للتقارير الدورية.
80	20	نعم	
8	2	لا	يتوفر بالنظام المحاسبي مجموعة متكاملة من سجلات الأستاذ المساعدة واليوميات المساعدة.
92	23	نعم	
76	19	لا	يتم إثبات عمليات الشركة المالية أولاً بأول في الدفاتر والسجلات.
24	6	نعم	
4	1	لا	يوجد دليل متكامل بجميع حسابات الشركة.
96	24	نعم	
96	24	لا	تعد التقارير المالية الختامية في مواعيدها المقررة (الميزانية - الدخل - التدفقات النقدية).
4	1	نعم	
0	0	لا	يتوفر بالشركة إدارة أو دائرة للمراجعة الداخلية.
100	25	نعم	
52	13	لا	يتوفر بالشركة محاسبين أو مراجعين داخليين مؤهلين.
48	12	نعم	
36	9	لا	تتوفر رقابة جيدة على التشغيل الآلي للبيانات.
64	16	نعم	
60	15	لا	تتوفر سياسة متابعة بالشركة للجرد المفاجئ عن الأصول المختلفة خاصة النقدية والأصول الثابتة والأصول التشغيلية.
40	10	نعم	
44	11	لا	يتضمن النظام المحاسبي الفصل بين الوظائف.
56	14	نعم	

م	البيان	الاجابة	العدد	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية	على فترات تزيد عن سنة	20	80	1.600	1.225
		ربع سنوي	5	20		
2	كيف تتم عملية التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية	أخرى	4	16	3.440	1.121
		من خلال الحالة المالية للشركة	2	8		
		من خلال التقارير الدورية	19	76		
3	متابعة فصل الوظائف وتحديد الواجبات	على فترات تزيد عن سنة	23	92	1.320	1.108
		شهري	2	8		
4	يتم التحقق من عنصر فصل الوظائف وتحديد الواجبات والمسئوليات	من خلال بروز الأخطاء والتزوير	18	72	2.280	0.458
		من خلال قرارات التكليف	7	28		
5	التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على الإيرادات	أخرى	1	4	3.840	1.179
		تحقيق مستوى جيد من الإيرادات	2	8		
		متابعة عمليات إيداع الإيرادات أول بأول	7	28		
		متابعة عمليات التحصيل	5	20		
		متابعة عمليات إثبات الإيرادات	10	40		
6	متابعة منظومة استهلاك الكهرباء من العملاء	على فترات تزيد عن سنة	7	28	2.160	1.028
		سنويا	11	44		
		على فترات متباعدة خلال السنة	3	12		
		على فترات متقاربة	4	16		
7	تقدم إدارة المراجعة أو التفتيش تقارير عن تطبيق عناصر الرقابة على الإيرادات للإدارة العليا	على فترات تزيد عن سنة	10	40	2.960	1.670
		ربع سنوي	11	44		
		شهري	4	16		
8	إن تبين تقارير المراجعة أو التفتيش مستويات التعبير في الإيرادات وأسبابها	على فترات تزيد عن سنة	13	52	2.480	1.661
		سنوي	1	4		
		ربع سنوي	8	32		
		شهري	3	12		
9	التحقق من تطبيق إجراءات الرقابة على المصروفات الرأسمالية	على فترات تزيد عن سنة	8	32	2.840	1.463
		سنوي	2	8		
		نصف سنوي	3	12		
		ربع سنوي	10	40		
		شهري	2	8		
10	أن تبين تقارير المراجعة مستوي تطبيق عناصر الرقابة على المصروفات	على فترات تزيد عن سنة	12	48	2.400	1.500
		سنوي	2	8		
		نصف سنوي	1	4		
		ربع سنوي	9	36		
		شهري	1	4		
11	أن تبين تقارير المراجعة أو التفتيش التعبير في المصروفات ومسبباته	على فترات تزيد عن سنة	16	64	2.040	1.485
		سنوي	1	4		
		ربع سنوي	7	28		
		شهري	1	4		
12	أن تبين تقارير المراجعة أو التفتيش التعبير مدى تناسب التعبير في الإيرادات مع التعبير في المصروفات	على فترات تزيد عن سنة	18	72	1.680	1.249
		سنوي	2	8		
		نصف سنوي	1	4		
		ربع سنوي	3	12		
		شهري	1	4		
13	متابعة مستويات الدخل (الخسارة) في نشاط الشركة واعداد التقارير للأزمة للإدارة العليا لاتخاذ ما يلزم	على فترات تزيد عن سنة	17	68	1.680	1.180
		سنوي	3	12		
		نصف سنوي	2	8		
		ربع سنوي	2	8		

م	البيان	الاجابة	العدد	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
		شهري	1	4		
14	الجرد المفاجئ للخبز وحسابات المصارف للتأكد من سلامة أرصدها وعدم استغلالها للإغراض الخاصة أو الاختلاس	على فترات تزيد عن سنة	9	36	1.840	0.943
		سنوي	14	56		
		ربع سنوي	1	4		
		شهري	1	4		
15	الجرد المفاجئ للمخازن للتأكد من سلامة المخزون وسلامة إجراءات الصرف وعدم تعرض المخزون للاستيلاء أو السرقة	على فترات تزيد عن سنة	7	28	1.720	0.458
		سنوي	18	72		
16	الجرد المفاجئ للأصول الثابتة للشركة وبالأخص السيارات للتأكد من وجودها وسلامتها لأداء مهامها	على فترات تزيد عن سنة	7	28	1.720	0.458
		سنوي	18	72		
17	الجرد المفاجئ للمعدات والأجهزة بالشركة لضمان وجودها وسلامتها للتشغيل والاستخدام	على فترات تزيد عن سنة	15	60	1.440	0.583
		سنوي	9	36		
		نصف سنوي	1	4		
18	متابعة أصول الشركة التشغيلية كالمحطات والمحولات وغيرها	على فترات تزيد عن سنة	20	80	1.520	1.194
		سنوي	1	4		
		نصف سنوي	2	8		
		شهري	2	8		
19	تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الداخلة	على فترات تزيد عن سنة	20	80	1.560	1.227
		سنوي	1	4		
		ربع سنوي	3	12		
		شهري	1	4		
20	تقديم تقرير للإدارة العليا عن طريق المراجعة الداخلية عن التدفقات النقدية الخارجة	على فترات تزيد عن سنة	17	68	2.000	1.555
		نصف سنوي	2	8		
		ربع سنوي	3	12		
		شهري	3	12		
21	تقديم تقارير للإدارة العليا تبين مدى تناسب التدفقات الخارجة مع التدفقات الداخلة	على فترات تزيد عن سنة	18	72	1.680	1.180
		سنوي	1	4		
		نصف سنوي	2	8		
		ربع سنوي	4	16		
22	متابعة سيولة الشركة بين الحين والآخر وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا	على فترات تزيد عن سنة	16	64	1.920	1.352
		سنوي	1	4		
		نصف سنوي	3	12		
		ربع سنوي	4	16		
		شهري	1	4		
23	متابعة مستويات الأداء المالي والإداري بالشركة	على فترات تزيد عن سنة	20	80	1.600	1.323
		سنوي	1	4		
		ربع سنوي	2	8		
		شهري	2	8		
24	اعداد تقارير دورية عن مستويات الأداء تقدم للإدارة العليا	على فترات تزيد عن سنة	18	72	1.760	1.268
		نصف سنوي	2	8		
		ربع سنوي	5	20		
25	متابعة أعمال الإدارات المختلفة بالشركة ومنافسة التجاوزات والأخطاء وتحديد المسببات	على فترات تزيد عن سنة	13	52	2.440	1.557
		نصف سنوي	1	4		
		ربع سنوي	10	40		
		شهري	1	4		
26	متابعة التقارير المقدمة للإدارة العليا والتحقق من التزام الإدارات بمعالجة أوجه القصور	على فترات تزيد عن سنة	20	80	1.560	1.158
		نصف سنوي	1	4		
		ربع سنوي	4	16		

م	البيان	الاجابة	العدد	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري
27	اعداد تقارير دورية بنتائج فحص أعمال الإدارات المختلفة وتقديمها للإدارة العليا لمناقشتها وإيجاد الحلول	على فترات تزيد عن سنة	8	32	3.040	1.457
		نصف سنوي	1	4		
		ربع سنوي	15	60		
		شهري	1	4		
28	الوصف المناسب لنظام الرقابة الداخلية	غير فعال على الاطلاق	2	8	2.560	0.961
		ضعيف	12	48		
		متوسط	7	28		
		فعال	3	12		
		فعال جدا	1	4		
29	علاقة مستوى أداء الشركة الحالي وحالة الرقابة الداخلية بالشركة	ضعيفة جدا	2	8	4.280	1.339
		ضعيفة	2	8		
		متوسطة	1	4		
		قوية	2	8		
		قوية جدا	18	72		
30	لايوجد سبب أخر لانخفاض الأداء	غير موافق بشدة	2	8	3.200	1.291
		غير موافق	8	32		
		محايد	2	8		
		موافق	9	36		
		موافق بشدة	4	16		
31	الأقسام المنضبطة بالتعليمات واللوائح لديه أداء أفضل	موافق	21	84	4.160	0.374
		موافق بشدة	4	16		
32	الأقسام التي بها موظفين مؤهلين أكثر أدائهم أفضل	موافق	17	68	4.320	0.476
		موافق بشدة	8	32		
33	الأقسام التي لا يوجد بها مخالفات ومشاكل هي الأقسام الأفضل من حيث الأداء	موافق	17	68	4.320	0.476
		موافق بشدة	8	32		